

لانه مخصوص ببعض المواضع بالاتفاق وهو ان يريه
كعلامة في عين الملك يدل على اختلاط القليل بغير محصور
فان ذلك يوجب ريبية ومع ذلك قطعتم بان لا يوجب
والمجرب ان اليد دلالة ضعيفه كالاستصحاب وانما توثق
اذا سلمت عن معارض قوي فاذا تحققنا الاختلاط
وتحققنا ان الاكثر هو الحرام في حق شخص معين فغير
ماله عن المحصر ظهر وجوب الاعتراض عن مقتضى اليد
وان لم يحمل عليه دع ما يريه الى ما لا يريه لا يبقى له
صحة اذا لم يكن ان يحمل على الاختلاط قليل الخلال غير
محصور اذا كان ذلك موجودا زمانه وكان لا يدعه
وعلى اي موضع حمل هذا كان هذا في معناه وحمله
على الترتيب صرف عن ظاهره بغير قياس فان تحريم هذا
غير بعيد عن قياس العلامات والاستصحاب ولكن
تأثيره تحقيق الظن وكذا المحصر وقد اختلفا حتى
قال ابو حنيفة لا يجتهد في الاواني الا اذا كان الطاهر
هو الاكثر فاشترط اجتماع الاستصحاب والاجتهاد
بالعلامة وقوة الكثرة ومن قالوا هذا اي انية
ام لا بد بغير اجتهاد بنى على مجرد الاستصحاب فيستحق
المشهور ايضا فيلزمه التجوز هاهنا بحجج علامة اليد
والاجتهاد ذلك في قول استنبه بما اذا الاستصحاب
فيه فلا نظره ايضا مبنية استنبهه بدلالة اذا الاستصحاب

في المينة اذ اليد لا تدل على انها غير مينة وتدل في
الطعام الباطح على انه ملكه فهاهنا اربع متعلقات
استصحاب وقلته في المخلوط وعلامة خاصة في عين
الشيء يتعلق بها الاجتهاد فمن يفعل عن مجموع
الاربع ربما يغلط فاستنبه بعض المسائل بما لا يستنبه
فخصها ما ذكرناه ان المختلط في ملكه شخص واحد
اما ان يكون الحرام اكثر او اقله وكل واحد امان
يعلم بيقيني او يظن عن علامة او يوقم والسؤال الجيب
في موضعين وهوان يكون الحرام اكثر يقينا او ظنا كما لو
رى تركيبا مجهولا يحتمل ان يكون كل ما له غنمية ولو كان
الاكل معلوما باليقيني فهو محل التوقف ويكاد يسير سيرا
اكثر السلف وضروية الاحوال المسبل الى الرخصة واما
الاقسام الثلاثة الباقية في السؤال فيها غير واجب
اصلا **مسئله** اذا حضر طعام انسان علم انه دخل في
يده حرام او من امر اركان من سلطان اخذه او من
وجه اخر لا يدري انه الا ان ام لا فله الاكل ولا يلزمه
التفتيش وانما يلزمه التفتيش فيه لو لم يعلم
انه يقومه شيئا ولكن لم يدري انه الاكثر او الاقل فله
ان ياخذ بان الاقل وقد سبق بان الاقل مشكل وهذا
يقرب **مسئله** اذا كان في يدي موقوف سبيل الخبز
هنا الاوقاف والوصايا كان سيختمها حدها ولا يستحق